

	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">"المؤتمر المصرفي العربي - الدولي" لسنة 2015 سلام: السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.annahar.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	"المؤتمر المصرفي العربي - الدولي" لسنة 2015 سلام: السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها			Website	http://www.annahar.com	Date	Page
Title	"المؤتمر المصرفي العربي - الدولي" لسنة 2015 سلام: السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها								
Website	http://www.annahar.com	Date	Page						
	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">800مشارك في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي الشمول ينطلق من الثقة بالقطاع المالي والنقد الوطني</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.assafir.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	800مشارك في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي الشمول ينطلق من الثقة بالقطاع المالي والنقد الوطني			Website	http://www.assafir.com	Date	Page
Title	800مشارك في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي الشمول ينطلق من الثقة بالقطاع المالي والنقد الوطني								
Website	http://www.assafir.com	Date	Page						
	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">بيروت تستضيف المؤتمر المصرفي العربي «خارطة طريق الشمول المالي» سلام: الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.aliwaa.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	بيروت تستضيف المؤتمر المصرفي العربي «خارطة طريق الشمول المالي» سلام: الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة			Website	http://www.aliwaa.com	Date	Page
Title	بيروت تستضيف المؤتمر المصرفي العربي «خارطة طريق الشمول المالي» سلام: الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة								
Website	http://www.aliwaa.com	Date	Page						
	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">بيروت تريح الرهان مجدداً... وتنتصر على الإرهاب في أكبر تظاهرة مصرفية سلام: السلطة ستقوم بواجباتها لأن الاستحقاقات داهمة سلامة: الليرة مستقرة والشائعات لم تُترجم في الأسواق</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.journaladdiyar.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	بيروت تريح الرهان مجدداً... وتنتصر على الإرهاب في أكبر تظاهرة مصرفية سلام: السلطة ستقوم بواجباتها لأن الاستحقاقات داهمة سلامة: الليرة مستقرة والشائعات لم تُترجم في الأسواق			Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	Page
Title	بيروت تريح الرهان مجدداً... وتنتصر على الإرهاب في أكبر تظاهرة مصرفية سلام: السلطة ستقوم بواجباتها لأن الاستحقاقات داهمة سلامة: الليرة مستقرة والشائعات لم تُترجم في الأسواق								
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	Page						
	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">سلامة: لبنان نجا من اي لائحة تحذير بعد القوانين الاربعة</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.elshark.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	سلامة: لبنان نجا من اي لائحة تحذير بعد القوانين الاربعة			Website	http://www.elshark.com	Date	Page
Title	سلامة: لبنان نجا من اي لائحة تحذير بعد القوانين الاربعة								
Website	http://www.elshark.com	Date	Page						
	<table border="1"><tr><td>Title</td><td colspan="3">الخدمات المالية الشاملة دون الطموحات في العالم العربي</td></tr><tr><td>Website</td><td>http://www.daralhayat.com</td><td>Date</td><td>Page</td></tr></table>	Title	الخدمات المالية الشاملة دون الطموحات في العالم العربي			Website	http://www.daralhayat.com	Date	Page
Title	الخدمات المالية الشاملة دون الطموحات في العالم العربي								
Website	http://www.daralhayat.com	Date	Page						



(الهائل يتسلم الدرع التكريمية من بركات في حضور سلام، سلامة، القصار وطربيه. (إبراهيم الطويل
0

تشرين الثاني 2015

اغتنم رئيس الحكومة تمام سلام التظاهرة الاقتصادية المالية ليؤكد ان السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها،
"كون الاستحقاقات الداخلية داهمة والاحطار الخارجية حقيقية."

شدد سلام خلال افتتاحه "المؤتمر المصرفي العربي - الدولي"، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في فندق "فينيسيا" بعنوان "خارطة طريق للشمول المالي 2015-2020" بحضور نحو 800 شخصية من 26 دولة، على أن "القوى السياسية مدعوة إلى التواضع، والتواصل، والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة مصالح اللبنانيين، في انتظار التسوية السياسية الكبرى". وفيما أكد "ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية"، لفت إلى أنه "ليس بالأمر اليسير على أي دولة أو أي سوق مالية أن تستمر عجلتها في الدوران والإنتاج في الوقت الذي تتعرض إلى أزمات سياسية متوالدة، وانكماش اقتصادي، وتهديدات إرهابية"، مشيراً إلى أن "لبنان تمكن رغم كل الضغوط من تثبيت استقراره النقدي، ونجح القطاع المصرفي اللبناني في المحافظة على ملاءة عالية، ونسب فوائد منخفضة، ونمو مستمر في ميزانيته المجمعة". واعتبر أن "هذه المؤشرات تعكس كفاية القطاع المصرفي اللبناني، ونجاح السياسة الحكيمة للمصرف المركزي بقيادة الحاكم رياض سلامة. لكن ذلك لا يلغي أن قطاعات اقتصادية أخرى، صناعية وزراعية وتجارية واستثمارية، تمكنت من الصمود في وجه الظروف الصعبة".
من جهته، أكد حاكم مصرف لبنان "أن الثقة هي الأساس، فمصرف لبنان عمل على تثبيت سعر صرف الليرة"، مشيراً إلى أن "الليرة مستقرة وستبقى كذلك وأن كل الشائعات التي سرت في الفترة الأخير لم تترجم في الأسواق. ما قامت به الحكومة ومجلس النواب بإقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي يسمح للبنان بأن يبقى منخرطاً في العولمة المالية فلا يتم إدراجه في أي لائحة تحذر الآخرين من التعامل معه".
واعتبر أن "القطاع المصرفي سليم، ونسبة الملاءة تبعاً لمعايير بازل 3 بلغت 12% وأكثر في المصارف، فيما يتطلع مصرف لبنان إلى تعزيز الملاءة في هذا القطاع في الوقت المناسب، وبعد التشاور مع جمعية المصارف، ويبقى الهدف في الوصول إلى ملاءة نسبتها 15%".
والقى رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف

العربية ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه كلمة اعتبر فيها ان "من شأن الشمول المالي أن يساعد الأفراد ذوي الدخل الضئيل على مواجهة الفقر والتعامل بصورة أفضل مع حالات المداخل غير المنتظمة والمستحقات الكبيرة الموسمية. اما بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة، فيمكن أن يوفر لها الشمول المالي الأموال التي تحتاجها لتأسيس مؤسسة ما وتوسيعها". وأشار الى ان "المستهلك الواعي هو أكثر فهماً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. ومن المؤكد أنه سوف يكون للتكنولوجيا الرقمية الدور الأساسي في تسريع عجلة الشمول العالمي للخدمات المالية، وان ما يقلقنا في موضوع الشمول هو تأثير ظاهرة بدأت تتوسع بشكل مطرد، ألا وهي ما يسمى بتخفيف المخاطر، إذ تعتمد بعض المصارف إلى قطع علاقاتها المالية مع جهات أو مؤسسات تعتبر انها مرتفعة المخاطر بالنسبة الى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ولفت الرئيس الفخري للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الوزير السابق عدنان القصار الى انه " عند سماع مصطلح الشمول المالي، تتبادر الى الأذهان فكرة تقديم الخدمات المالية لمن هم أقل حظاً. إلا أن هذا المفهوم يحمل في طياته أكثر من ذلك بكثير، لا سيما أن توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية يعزز الاستقلال المالي للأفراد، والذي يعتبر مؤشراً على التقدم الاقتصادي للأمم، لما ينطوي عليه من توسيع لقاعدة الادخار، وزيادة الاستثمارات المنتجة ومعدلات الاستهلاك، كذلك في رفع الإنتاجية وتعزيز النشاط المصرفي ومستوى الدخل عموماً". واعتبر ان "هذا الموضوع في غاية الأهمية لعالمنا العربي الذي يمر حالياً بمرحلة غير مسبوقة من التحولات والتحديات، خصوصاً أن مؤشرات الشمولية المالية العربية لا تزال بعيدة عما نطمح إليه، وتعتبر معدلاتها، وفق الدراسات الميدانية للبنك الدولي، من الأضعف بين جميع مناطق العالم

أما وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم فافتتح الجلسة الأولى من المؤتمر بكلمة جاء فيها: "تفرض علينا أبعاد الشمول المالي الأخذ في الاعتبار استراتيجية القطاعين العام والخاص والتعاون بينهما، مع انفتاح على التكنولوجيا في عصر المعلومات والأدوات لمحاربة الفقر ونقل التكنولوجيا للاقتصادات في طور النمو". اضاف: "لكي تتحقق هذه الأهداف لا بد من البحث في العلاقة بين مفهوم الشمول المالي بكل نماذجه ودور كل من المصارف المركزية والقطاعين العام والخاص وتكنولوجيا المعلومات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تدعيم دور الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويمكن ان تلعب المصارف المركزية دوراً مهماً في تعزيز مفهوم الشمول المالي من خلال مشاركة المعلومات وتبادل أفضل الممارسات واستقطاب رؤوس الأموال والمشاركة في الأسواق المالية الدولية". وفي ختام الجلسة الافتتاحية تسلم رئيس محافظ مصرف الكويت المركزي محمد يوسف الهاشل درعا تكريمية لنيله جائزة "الرؤية القيادية" لسنة 2015، الممنوحة من اتحاد المصارف العربية، تقديراً لعطاءاته وإنجازاته في إدارة السياسة النقدية والسياسة الرقابية في الكويت.

[Back to Top](#)

السفير

السفير

www.assafir.com

لبنان

تاريخ المقال: 2015-11-20 AM03:01

800 مشارك في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي الشمول ينطلق من الثقة بالقطاع المالي والنقد الوطني

افتتح اتحاد المصارف العربية المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2015، بعنوان «خارطة طريق للشمول المالي» في فندق «فينيسيا انتركونتيننتال» - بيروت، برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتستمر أعماله اليوم، في حضور أكثر من 800 شخصية مصرفية ومالية محلية وعربية.

سلام: يرحّب بإقرار القوانين

استهل رئيس الحكومة تمام سلام كلمته بالاشارة الى التفجير في برج البراجنة. ووجه كلامه الى الارهابيين بالقول «فشلتهم. بيروت مازالت هي هي.. مدينة السلام ونافذة المشرق على العالم.. ولادة الكفاءات.. مدرسة الصبر والصمود.. ساحة التلاقي والتفاعل والعطاء.. وحصناً مفتوحاً للكرام». موجهاً التحية الى اتحاد المصارف العربية والقطاع المصرفي اللبناني. وإلى الدول العربية والمؤسسات والصناديق المانحة.

ورأى سلام أنه «ليس بالأمر اليسير على أي دولة أو أي سوق مالية، أن تستمر عجلتها في الدوران والإنتاج، في الوقت الذي تتعرض لأزمات سياسية متوالية، وانكماش اقتصادي، وتهديدات إرهابية. أقر مجلس النواب في جلسة استثنائية، مجموعة من مشاريع القوانين. لقد أمّنت هذه القوانين، مظلة قانونية شاملة لقضايا مكافحة تبييض ونقل الأموال وتمويل الإرهاب، وصادق المجلس في الجلسة التشريعية نفسها، على عددٍ من الهبات والاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، تتعلق بتمويل مشاريع ضخمة للبنى التحتية. نعتقد أنها ستؤدي إلى خلق فرص عمل، وستحجز الدورة الاقتصادية».

السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها، لأن الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة.. فهناك لائحة طويلة من القرارات الضرورية وبينها قرارات تحتل أولوية قصوى مثل تبني خطة معالجة النفايات وتطبيقها. إن القوى السياسية جميعاً مدعوة إلى التواضع، والتواصل، والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة مصالح اللبنانيين.. في انتظار التسوية السياسية الكبرى التي يشكل مدخلها حتماً، انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية».

واعتبر سلام أنه «أن الأوان لوضع حدٍ للخلل القائم، وإعادة الروح إلى الحياة السياسية عبر تفعيل العمل بالمؤسسات الدستورية. إننا نعتبر أن الفرصة متاحة للبناء على لحظة التضامن الوطني هذه، والانطلاق من المواقف السياسية المسؤولة التي أعقبتها، لتوسيع التواصل وتعميق الحوارات القائمة أملاً بالوصول إلى حلول تحمي بلدنا... وتحصنه إزاء مخاطر الأحداث الإقليمية وتداعياتها».

بركات: معوقات كثيرة

من جهته قال رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات اشار الى «ان معظم فقراء العالم يفتقدون للخدمات المالية الاساسية، لان هناك الكثير من المعوقات التي تمنع الناس من المشاركة في القطاع المالي. ويأتي هذا المؤتمر تحت عنوان «خارطة طريق للشمول المالي» في ظل التحوّلات الاقتصادية والسياسية التي نمرّ بها، كمحاولة لتقديم الخدمات المالية بأسعار معقولة للشرائح الفقيرة في المجتمع». وقال «38% من سكان العالم ليس لديهم القدرة على التمتع بالخدمات المالية... لذلك فإن تحقيق الشمول المالي سيؤدي الى تحسين معيشتهم، وتحسين هشاشة الانظمة المالية». لافتاً الانتباه الى التطور الحاصل في القطاع المصرفي العربي، حيث بلغت الموجودات 3.23 تريليون دولار في 2015 بزيادة بلغت 6 في المئة عن العام 2014».

القصار: توسيع دائرة المستفيدين

وتحدّث الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية، رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان الوزير السابق عدنان القصار فقال: عند سماع مصطلح الشمول المالي، قد يتبادر لأذهان الكثيرين فكرة تقديم الخدمات المالية لمن هم أقل حظاً. إلا أنني أعتقد أن هذا المفهوم يحمل في طياته أكثر من ذلك بكثير، لا

سيما أن توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية يعزز الاستقلال المالي للأفراد، والذي يعتبر مؤشراً على التقدم الاقتصادي للأمم، لما ينطوي عليه من توسيع لقاعدة الادخار، وزيادة الاستثمارات المنتجة ومعدلات الاستهلاك، كما في رفع الإنتاجية وتعزيز النشاط المصرفي ومستوى الدخل بشكل عام، بما يجعله في صميم تطلعات الدول والشعوب لحياة أفضل.

طريبه: التشارك في القلق

شبّه رئيس مجلس إدارة «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب»، «رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية» ورئيس «جمعية مصارف لبنان» جوزف طريبه ظروف بيروت بظروف منطقتنا العربية، «حيث نتشارك جميعاً القلق وشعور عدم اليقين أمام الارهاب وضرياته العمياء على الأبرياء، وتهديداته بتوسيع رقعة نشاطه لتشمل كل المعمورة».

وأورد طريبه ارقام دراسات تشير الى ان «ما يقارب الملياري نسمة لا يزالون خارج الانظمة المصرفية. و75 في المئة من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف. ومن شأن الشمول المالي أن يساعد على مواجهة الفقر والتعاطي بصورة أفضل مع حالات المداخل غير المنتظمة والمستحقات الكبيرة الموسمية. اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، فيمكن أن يوفر لها الشمول المالي الأموال التي تحتاجها لتأسيس مؤسسة ما وتوسيعه». مبدياً قلقه من «تأثير ظاهرة ما يسمى بتخفيف المخاطر (أو De-Risking)، اذاً، قطع العلاقات المصرفية مع قطاعات بأكملها، أو مناطق بأكملها أو دولة بأكملها، يؤدي إلى خروجها من المنظومة المالية وبالتالي الى تفاقم ظاهرة ما يسمى بال التهميش المالي أو Financial Exclusion ؛ وهذا الأمر قد يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة أزمة البطالة».

وتوقف طريبه عند «الجهد الكبير الذي يقوده المصرف المركزي في لبنان مع المصارف التجارية لتقديم برامج تسليف تدعم الشمول المالي»، ورأى ان «المؤتمرات والمنتديات تشكّل محاور لتبادل الخبرات في مسائل اساسية كالشمول المصرفي والمالي لفئات الشعوب المهمشة اقتصادياً، ومشكلات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب وتطبيق النظم والقوانين الدولية».

سلامه: الشمول ينطلق من الثقة

من جهته اكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «أن الشمول المالي ينطلق من إيجاد ثقة بالقطاع المالي وبالنقد الوطني. وصل عدد المقترضين اليوم إلى أكثر من 800 ألف، مقابل 60 ألف في 1993. هنالك أكثر من 100 ألف قرض سكني و50 ألف قرض للتعليم. وقد أصدر المجلس المركزي قرارات متكاملة عاماً بعد عام تتعلق برزمات تحفيزية للتسليف بلغت لغاية اليوم الـ 5 مليار دولار وأدت إلى تأمين النمو في لبنان في ظروف صعبة للبنان والمنطقة. وما قامت به الحكومة ومجلس النواب بإقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي، يسمح للبنان بأن يبقى منخرطاً بالعولمة المالية وأن لا يتم إدراجه على أية لائحة تحذّر الآخرين من التعامل معه».

وشدد سلامة على «أن ملاءة الدولة جيدة. صحيح أن الدين العام مرتفع وهو يشكل 140 في المئة من الناتج المحلي. لكن، إذا حذفنا من هذا الدين العام ما هو مملوك من مصرف لبنان، تكون هذه النسبة أقلّ من 100 في المئة ، كما أن الأسواق اللبنانية تتعايش مع هذا الدين، إنما تطالب بالسيطرة على العجز السنوي وهذا ما نتأمله حينما يتحسن الوضع السياسي في البلد».

وقال: «أطلق مصرف لبنان مشاريع عدة وطوّر أنظمة عدة. وهذه المشاريع تتعلق بتأمين قروض مدعومة للقطاعات الانتاجية بفوائد منخفضة. على صعيد آخر، ومن خلال الأسواق المالية، نحن نحضّر لإطلاق منصة إلكترونية لتكون منصة للتداول الشفاف والمراقب للأوراق المالية اللبنانية، منها الأوراق المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة أو المؤسسات التجارية أو سندات الدين التجارية والحكومية. وقمنا أيضاً بعمليات توعية ومحاضرات في المدارس وفي الجامعات وأنشأنا معهد تدريب ينظّم في كل صيف دورات تدريبية تستهدف الطلاب الجامعيين، لنؤمن صلة أكبر بين المواطن والقطاع المصرفي».



جريدة السفير 2015

[Back to Top](#)

الأسئلة

بيروت تستضيف المؤتمر المصرفي العربي «خارطة طريق الشمول المالي» سلام: الاستحقاقات الداخلة داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة

أعلن رئيس الحكومة سلام فيروز ومهاضن بنوي مركزية ورياسة مؤسسات مالية من 16 دولة في بيروت، يوم 21 من الشهر الجاري، في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي «خارطة طريق الشمول المالي» الذي تنظمه مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع مصرف لبنان. حضر المؤتمر 150 من كبار المسؤولين في القطاع المصرفي العربي، من البنك المركزي العراقي والمصرف العربي والمصرف الكويتي والبنك الأهلي المصري، ومؤسسات التمويل الدولية.

بركات
تحدث في حفل الافتتاح المدير العام لمصرف لبنان ورئيس المصرف العربي محمد جمال الدين بركات، الذي ألقى كلمة في المؤتمر، أكد فيها أهمية الشمول المالي، وقال: «لدينا في لبنان 10 ملايين شخص، منهم 5 ملايين فقط هم الذين لديهم حسابات مصرفية. هذا يعني أن 5 ملايين شخص لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية. نحن نحتاج إلى تطوير خدماتنا المصرفية لتشمل هذه الفئات». وأضاف بركات: «نحن نحتاج إلى تطوير خدماتنا المصرفية لتشمل هذه الفئات». وأضاف بركات: «نحن نحتاج إلى تطوير خدماتنا المصرفية لتشمل هذه الفئات».

الشمول
وتحدث الرئيس التنفيذي للمؤتمر المصرفي العربي ورئيس المصرف العربي محمد جمال الدين بركات، الذي ألقى كلمة في المؤتمر، أكد فيها أهمية الشمول المالي، وقال: «لدينا في لبنان 10 ملايين شخص، منهم 5 ملايين فقط هم الذين لديهم حسابات مصرفية. هذا يعني أن 5 ملايين شخص لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية. نحن نحتاج إلى تطوير خدماتنا المصرفية لتشمل هذه الفئات».

الشمول
وتحدث الرئيس التنفيذي للمؤتمر المصرفي العربي ورئيس المصرف العربي محمد جمال الدين بركات، الذي ألقى كلمة في المؤتمر، أكد فيها أهمية الشمول المالي، وقال: «لدينا في لبنان 10 ملايين شخص، منهم 5 ملايين فقط هم الذين لديهم حسابات مصرفية. هذا يعني أن 5 ملايين شخص لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية. نحن نحتاج إلى تطوير خدماتنا المصرفية لتشمل هذه الفئات».

[Back to Top](#)

الذي

محلّي إقّ تصاد

بيروت تريح الرهان مُجدداً... وتنتصر على الإرهاب في أكبر تظاهرة صرّفية

كلم : السلطة ستقوم بواجباتها لأن الاستحقاقات داهمة
سلامة : الليرة مُستقرّة والشائعات لم تُترجم في الأسواق

Share
Tweet



20 تشرين الثاني 2015 الساعة 00:00

تحت عنوان « خارطة طريق الشمول المالي (2015-2020) » انطلقت صباح امس في فندق فينيسيا - بيروت، فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي بدورته العشرين الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية خلال الفترة 19 - 20 تشرين الثاني، وذلك برعاية وحضور رئيس مجلس وزراء لبنان تمام سلام، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه، والرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية، ورئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح. وشارك في فعاليات المؤتمر أكثر من 800 شخصية قيادية عربية ودولية من وزراء ومحافظي بنوك مركزية ورؤساء مؤسسات مالية من 26 دولة يتقدمهم وفد رفيع المستوى من مجلس دول التعاون الخليجي، ووفد كبير من الصين، إضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي الفدرالي الأميركي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية.

تحدث في حفل افتتاح المؤتمر رئيس اتحاد المصارف العربية محمد كمال الدين بركات فقال:

يأتي مؤتمرننا اليوم بعنوان: خارطة طريق للشمول المالي 2015-2020 إستنادا إلى هذا الواقع الإقليمي والعالمي، خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى التي تشهدها المنطقة العربية، وإنطلاقا من أن إتحاد المصارف العربية يعتبر أن مسؤولية تحقيق الشمول المالي لا تقتصر فقط على المؤسسات والجمعيات ذات الصلة ولكنها من صميم دور المصارف الذي

يتعدى كونها تسعى فقط لتعبئة الموارد وتوفيرها لصفوة قليلة من المجتمع، إلى المشاركة الفاعلة في توسيع قاعدة المتعاملين معها من فئات المجمع كافة، وبالتالي المساهمة الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة».

- طريبيه -

ثم كانت كلمة لرئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طريبيه الذي قال: إن ما يقلقنا في موضوع الشمول المالي اليوم، هو تأثير ظاهرة بدأت بالتوسع بشكل مضطرد، ألا وهي ما يسمى بتخفيف المخاطر (أو De-Risking)، حيث تعتمد بعض المصارف إلى قطع علاقاتها المالية مع جهات أو مؤسسات أو أفراد تعتبرهما مرتفعة المخاطر، بالنسبة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتالياً، فبدلاً من القيام بإدارة جيدة لتلك المخاطر، تعتمد المصارف إلى تجنبها كلياً. وفي الواقع فإن قطع العلاقات المصرفية مع قطاعات بأكملها، أو مناطق بأكملها أو دولة بأكملها، يؤدي إلى خروجها من المنظومة المالية وبالتالي إلى تفاقم ظاهرة ما يسمى بالتهميش المالي أو Financial Exclusion وهذا الأمر قد يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة أزمة البطالة، مع ما يؤديان إليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وربما أمنية وسياسية.

وختم: وتشكل مؤتمرات ومنتديات اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب محاور لتبادل الخبرات في مسائل أساسية كالشمول المصرفي والمالي لفئات الشعوب المهمشة اقتصادياً، ومشكلات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق النظم والقوانين الدولية.

ونحن نعتبر أن المساهمة في التعليم والشمول المالي، هي مساهمة في صنع «سلام الشجعان»، هذا الشمول الذي يعتبر مدخلاً لتمكين الأفراد ومنحهم الفرص، والمساهمة في الاستقرار والنمو الاقتصادي.

اننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر إلى رؤية مشتركة لتحقيق أنظمة مالية أكثر شمولاً وعدلاً وانصافاً في منطقتنا العربية، أملين ان يخرج مؤتمرنا اليوم بجهودكم وخبراتكم وتجاربكم بمقترحات تخدم تطلعاتنا المشتركة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقتنا العربية، وتأمين ملاذ آمن وفرص عمل لأجيالنا الطالعة.

- القصار -

وتحدث الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية، رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان **الوزير السابق عدنان القصار فقال:**

عند سماع مصطلح الشمول المالي، قد يتبادر لأذهان الكثيرين فكرة تقديم الخدمات المالية لمن هم أقل حظاً. إلا أنني أعتقد أن هذا المفهوم يحمل في طياته أكثر من ذلك بكثير، لا سيما أن توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية يعزز الاستقلال المالي للأفراد، والذي يعتبر مؤشراً على التقدم الاقتصادي للأمم، لما ينطوي عليه من توسيع لقاعدة الادخار، وزيادة الاستثمارات المنتجة ومعدلات الاستهلاك، كما في رفع الإنتاجية وتعزيز النشاط المصرفي ومستوى الدخل بشكل عام، بما يجعله في صميم تطلعات الدول والشعوب لحياة أفضل.

وهذا الموضوع في غاية الأهمية لعالمنا العربي الذي يمر حالياً بمرحلة غير مسبوقة من التحولات والتحديات، خصوصاً وأن مؤشرات الشمولية المالية العربية لا تزال بعيدة عما نطمح إليه، وتعتبر معدلاتها، بحسب الدراسات

الميدانية للبنك الدولي، من الأضعف بين جميع مناطق العالم، سواء بالنسبة لضعف نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية، أم بالنسبة للفجوة بين الجنسين وضعف نسبة الشمول المالي للنساء. كما هناك تفاوت كبير بين الدول العربية، حيث مؤشرات الشمول المالي في الدول الغنية تتجاوز المعدل العالمي وتفوق الدول العربية الأخرى بأكثر من 3 أضعاف. ثم كانت كلمة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة تطرّق خلالها الى الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان، مركزاً على أهمية مشاريع القوانين المالية التي أقرّها مجلس النواب اللبناني مؤخراً.

- سلامة -

وقال سلامة: ان مصرف لبنان عمل في تثبيت سعر الليرة وهي ستبقى مستقرة وإن كل الشائعات لم تترجم في الأسواق. وأكد سلامة ان ما قامت به الحكومة ومجلس النواب باقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي يسمح للبنان ان يبقى منخرطاً بالعملة المالية وأن يكون بعيداً عن أي إدراج عن لائحة الدول غير المتعاونة. وأضاف حاكم مصرف لبنان: النظام المصرفي في لبنان حافظ على استقراره الى ان هدفنا الأساسي كان توسع شريحة المستفيدين من الازدهار المصرفي في لبنان ويجاد فرص عمل.

ولفت سلامة الى انه في لبنان اليوم أكثر من 800 ألف مقترض بينما كان 60 ألفا في عام 1993 وهناك ما يفوق الـ 100 ألف قرض سكني و50 ألف قرض للتعليم حيث أصدر المجلس المركزي قرارات متكررة عام بعد عام لرمزات تحفيزية للتسليف بلغت 5 مليارات دولار، وهي التي أدت إلى تأمين النمو في لبنان بظروف صعبة للبنان وللمنطقة. وأشار الحاكم الى ان القطاع المصرفي في لبنان سليم، ونحن نتطلع الى مزيد من الملاءة في هذا القطاع وهدفنا الوصول الى 15 في المئة من الملاءة، مؤكداً ان ملاءة الدولة جيدة رغم ان الدين العام مرتفع، واذ حذفنا من الدين العام ما هو مملوك من مصرف لبنان تكون النسبة اقل من مئة في المئة. وختم سلامة بالإشارة الى المشاريع التي اطلقها مصرف لبنان والتي تتعلق بتأمين قروض مدعومة للقطاعات الانتاجية بفوائد منخفضة إما عن طريق دعم من الدولة لفرق الفائدة او اعفاءات الاحتياط الالزامي الذي يفرضه مصرف لبنان على المصارف.

وذكر سلامة ان مصرف لبنان يحضّر اطلاق منصة الكترونية للتداول الشفاف والمراقب للأوراق المالية اللبنانية.

- سلام -

وتحدث دولة رئيس الحكومة تمام سلام الذي رأى في انعقاد المؤتمر في بيروت، بهذا الحشد المالي والمصرفي العربي والدولي الكبير إنما هو ردّ مباشر ومؤثر على أدوات الاجرام الارهابية، وتجديد ثقة العرب والعالم بلبنان وبعاصمته بيروت... «لنقول للقتلة العاملين للفتنة: فشلتم».

وقال الرئيس سلام: في قلب الأزمة السياسية الشائكة، سجلنا الاسبوع الماضي انتصارا للحكمة والمسؤولية الوطنية والحس السليم.

فقد أقر مجلس النواب في جلسة إستثنائية، مجموعة من مشاريع القوانين التي ترتدي أهمية بالغة بالنسبة الى اقتصادنا، وبخاصة الى القطاع المصرفي والمالي. لقد أمنت هذه القوانين، مظلة قانونية شاملة لقضايا مكافحة تبييض ونقل الأموال وتمويل الإرهاب، مع العلم أن مصارفنا كانت لسنوات طويلة، وفي ظل الرقابة

الشديدة للمصرف المركزي، تلتزم التزاما صارما بالنظم والمعايير الدولية في هذا المجال.

ولقد صادق المجلس في الجلسة التشريعية نفسها، على عدد من الهبات والاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، تتعلق بتمويل مشاريع ضخمة للبنى التحتية.

نحن نعتقد أن مشاريع من هذا النوع ستعكس إيجابا على النمو، وسوف تؤدي إلى خلق فرص عمل وستحفز الدورة الاقتصادية.

بدورها، ستقوم السلطة التنفيذية بواجباتها، لأن الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطرة...

فهناك لائحة طويلة من القرارات الضرورية التي تتعلق بالمصلحة العامة وبشؤون المواطنين، وبينها قرارات تحتل أولوية قصوى مثل تبني خطة معالجة النفائات وتطبيقها. وأضاف: إن القوى السياسية جميعا مدعوة إلى التواصل، والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة مصالح اللبنانيين. في انتظار التسوية السياسية الكبرى التي يشكل مدخلها حتما، انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية.

لقد أن الأوان لوضع حد للخلل القائم، ولإعادة الروح إلى الحياة السياسية عبر تفعيل العمل بالمؤسسات الدستورية.

وختم: لقد شكلت الدماء البريئة التي سالت في برج البراجنة هزة للوجدان الوطني، وأثارت موجة عارمة من الرفض والاستنكار للارهاب والارهابيين. إننا نعتبر أن الفرصة متاحة للبناء على لحظة التضامن الوطني هذه، والانطلاق من المواقف السياسية المسؤولة التي أعقبتها، لتوسيع التواصل وتعميق الحوارات القائمة أملا بالوصول إلى حلول تحمي بلدنا وتحصنه إزاء مخاطر الأحداث الاقليمية وتداعياتها.

هذا وتخلل حفل إفتتاح المؤتمر تكريم محافظ بنك الكويت المركزي - الدكتور محمد يوسف الهاشل لنيله جائزة «الرؤية القيادية - محافظ العام 2015» تقديرا لخدماته وإنجازاته في رسم وإدارة السياسة النقدية والسياسة الرقابية في دولة الكويت. وتم هذا التكريم من قبل رئيس مجلس الوزراء لبنان تمام سلام، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس اتحاد مصارف العربية محمد بركات، ورئيس اتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريبيه، عدنان القصار رئيس مجلس ادارة فرنسبنك، والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، وعصام صقر الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني والشيخ محمد الجراح الصباح رئيس مجلس ادارة بنك الكويت الدولي.

[Back to Top](#)



Email :

سلامة: لبنان نجا من اي لائحة تحذير بعد القوانين الاربعة



دعا رئيس مجلس الوزراء تمام سلام جميع القوى السياسية الى التواصل والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة

وأشار بإقرار مجلس النواب في جلسته التشريعية الأخيرة «مجموعة من مشاريع القوانين التي ترتدي أهمية بالغة بالنسبة الى إقتصادنا خصوصاً الى القطاع المصرفي والمالي».

هذه النقطة لقيت أيضاً صدى لدى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي أوضح أن «ما قام به مجلس النواب والحكومة لجهة إقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي يسمح للبنان بأن لا يتم إدراجة على أي لائحة تحذر الآخرين من التعامل معه». وأكد مجدداً أن الليرة مستقرة وستبقى مستقرة. ومشيراً الى الشائعات التي سرت في الشهر الأخير والتي لم تترجم في الأسواق.

كلام سلام وسلامة جاء خلال إفتتاح المؤتمر المصرفي العربي بدورته العشرين تحت عنوان «خارطة طريق الشمول المالي 2015-2020»، في فندق فينيسيا أمس بحضور حشد من الرسميين والإقتصاديين ورجال المال والأعمال في لبنان والعالم العربي.

والقى الرئيس سلام كلمة، قال فيها: «ليس بالأمر اليسير على أي دولة، أو أي سوق مالية، أن تستمر عجلتها في الدوران والإنتاج، في الوقت الذي تتعرض إلى أزمات سياسية متوالدة وانكماش اقتصادي وتهديدات إرهابية. لكن لبنان، تمكّن رغم كل الضغوط من تثبيت استقراره النقدي، ونجح القطاع المصرفي اللبناني في المحافظة على ملاءة عالية، ونسب فوائد منخفضة، ونمو مستمر في ميزانيته المجمع». اضاف: «إن هذه المؤشرات تعكس كفاءة القطاع المصرفي اللبناني، ونجاح السياسة الحكيمة للمصرف المركزي، بقيادة الحاكم سلامة. لكن ذلك لا يلغي أن قطاعات إقتصادية أخرى، صناعية وزراعية وتجارية واستثمارية، تمكنت من الصمود في وجه الظروف الصعبة، وأظهرت شجاعة فائقة وإصراراً وقدرة عالية على التأقلم».

وقال: «في قلب الأزمة السياسية الشائكة، سجلنا الاسبوع الماضي انتصاراً للحكمة والمسؤولية الوطنية والحس السليم. فقد أقر مجلس النواب في جلسة إستثنائية، مجموعة من مشاريع القوانين التي ترتدي أهمية بالغة بالنسبة الى إقتصادنا، وبخاصة الى القطاع المصرفي والمالي. لقد أمنت هذه القوانين، مظلة قانونية شاملة لقضايا مكافحة تبييض ونقل الأموال وتمويل الإرهاب، مع العلم أن مصارفنا كانت لسنوات طويلة، وفي ظل الرقابة الشديدة للمصرف المركزي، تلتزم التزاماً صارماً بالنظم والمعايير الدولية في هذا المجال. ولقد صادق المجلس في الجلسة التشريعية نفسها، على عدد من الهبات والاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، تتعلق بتمويل مشاريع ضخمة للبنى التحتية. نحن نعتقد أن مشاريع من هذا النوع ستعكس إيجاباً على النمو، وسوف تؤدي إلى خلق فرص عمل وستحفز الدورة الاقتصادية».

أضاف: «بدورها، ستقوم السلطة التنفيذية بواجباتها، لأن الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة. فهناك لائحة طويلة من القرارات الضرورية التي تتعلق بالمصلحة العامة وبشؤون المواطنين، وبينها قرارات تحتل أولوية قصوى مثل تبني خطة معالجة النفائات وتطبيقها. إن القوى السياسية جميعاً مدعوة إلى التواضع، والتواصل، والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة

مصالح اللبنانيين في انتظار التسوية السياسية الكبرى التي يشكل مدخلها حتماً، انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية. لقد أن الأوان لوضع حد للخلل القائم، ولإعادة الروح إلى الحياة السياسية عبر تفعيل العمل بالمؤسسات الدستورية».

وتابع: «لقد شكلت الدماء البريئة التي سالت في برج البراجنة هزة للوجدان الوطني، وأثارت موجة عارمة من الرفض والاستنكار للارهاب والارهابيين. إننا نعتبر أن الفرصة متاحة للبناء على لحظة التضامن الوطني هذه، والانطلاق من المواقف السياسية المسؤولة التي أعقبتها، لتوسيع التواصل وتعميق الحوارات القائمة أملاً بالوصول إلى حلول تحمي بلدنا وتحصنه إزاء مخاطر الأحداث الإقليمية وتداعياتها».

بدوره قال الحاكم سلامة: «إن الثقة هي الأساس، فمصرف لبنان عمل على تثبيت سعر صرف الليرة. وهنا أريد أن أؤكد أن الليرة اللبنانية مستقرة وستبقى مستقرة وأن كل الشائعات التي سرت في الماضي، خصوصاً في الشهر الأخير، هي شائعات لم تترجم في الأسواق وقد أصبحنا معتادين عليها. وما قامت به الحكومة ومجلس النواب بإقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي، يسمح للبنان بأن يبقى منخرطاً بالعولمة المالية وأن لا يتم إدراجه على أية لائحة تحذر الآخرين من التعامل معه. القطاع المصرفي في لبنان سليم، ونسبة الملاءة تبعاً لمعايير بازل 3 قد بلغت الـ 12% وأكثر في المصارف اللبنانية. ونحن نتطلع إلى تعزيز الملاءة في هذا القطاع في الوقت المناسب، وبعد التشاور مع جمعية المصارف في لبنان. فهدفنا بالفعل هو الوصول إلى ملاءة نسبتها 15%».

من جهة أخرى، إن ملاءة الدولة جيدة. صحيح أن الدين العام مرتفع وهو يشكل 140% من الناتج المحلي. لكن، إذا حذفنا من هذا الدين العام ما هو مملوك من مصرف لبنان، تكون هذه النسبة أقل من 100%، كما أن الأسواق اللبنانية تتعايش مع هذا الدين، إنما تطالب بالسيطرة على العجز السنوي وهذا ما نتأمله حينما يتحسن الوضع السياسي في البلد».

أضاف: «لبنان تخطى عدة أزمات: أزمة الرهون العقارية أو الـ Subprime في 2008، والأزمة الأوروبية في 2011 وتبعاتها على عدة دول من البحر المتوسط، والأزمات التي عشناها في العالم العربي وانخفاض سعر النفط وحاليا نحن بصدد تجاوز أزمة الأسواق الناشئة التي بدأت في 2015 والتي دفعت ثمنها الدول التي كانت تُعرف بالـ BRICS. هذا يعود إلى النظام المصرفي اللبناني المحافظ الذي نجح في صون الاستقرار ونمى الثقة وفصل ما بين العمل المصرفي التجاري والعمل المصرفي الاستثماري. فمصارف لبنان هي في الأساس مصارف تجارية. إنطلاقاً من هذا الواقع ومن الثقة ومن توسع قاعدة الودائع التي هي على تزايد، نتوقع هذه السنة زيادة الودائع بنسبة 5 و 6% في لبنان».

وأكد علماً أن المصارف استثمرت في هذا قطاع اقتصاد المعرفة أكثر من 250 مليون دولار وقد بدأت هذه الاستثمارات تعطي نتائج إيجابية ونأمل أن يؤمن هذا القطاع آلاف فرص العمل في لبنان ويعطي بلدنا موقفاً وقدرة تنافسية.

كما تحدث رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار في الجلسة الافتتاحية وما جاء في كلمته: «(...) عند سماع مصطلح الشمول المالي، قد يتبادر لأذهان الكثيرين فكرة تقديم الخدمات المالية لمن هم أقل حظاً. إلا أنني أعتقد أن هذا المفهوم يحمل في طياته أكثر من ذلك بكثير، لا سيما أن توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية يعزز الاستقلال المالي للأفراد، والذي يعتبر مؤشراً على التقدم الاقتصادي للأمم، لما ينطوي عليه من توسيع لقاعدة الادخار، وزيادة الاستثمارات المنتجة ومعدلات الاستهلاك، كما في رفع الإنتاجية وتعزيز النشاط المصرفي ومستوى الدخل بشكل عام، بما يجعله في صميم تطلعات الدول والشعوب لحياة أفضل».

وأشار الى أن «هذا الموضوع في غاية الأهمية لعالمنا العربي الذي يمر حالياً بمرحلة غير مسبوقة من التحولات والتحديات، خصوصاً وأن مؤشرات الشمولية المالية العربية لا تزال بعيدة عما نطمح إليه».

وتابع: «وأمام هذا الواقع، علينا كمصارف عربية مسؤولة أساسية لتعزيز مؤشرات الشمول المالي في عالمنا العربي بكافة الجوانب المتصلة بالادخار والائتمان والتأمين، والتي تمثل حاجة ملحة للاستقرار، كما تمثل في الوقت نفسه فرصاً لا تحصى ولا تعد لتوسيع النشاط المصرفي العربي، ولتعزيز إنتاجه وإنتاجيته ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في العالم العربي. ذلك أن توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة يحتاج لأن ينمو اقتصادنا العربي بمعدلات أسرع من المعدلات الحالية. ويقيني أن القطاع المصرفي العربي يزخر بعدة تجارب مميزة لتعزيز الشمول المالي».

والقى رئيس جمعية المصارف جوزف طريه كلمة توقف فيها: «عند الجهد الكبير الذي يقوده المصرف المركزي في لبنان مع المصارف التجارية لتقديم برامج تسليف تدعم الشمول المالي، بحيث تستفيد من تمويل المصارف شرائح مهمشة وفئات اجتماعية من سكان القرى والأطراف، بما يؤدي الى إدخال هذه الفئات ضمن الشرائح المستفيدة من التمويل المصرفي، ويشمل ذلك بصورة خاصة التمويل المتناهي الصغر (Finance Micro) والتمويل المغطى من مؤسسة كفالات، وتمويل التعليم والمؤسسات الحرفية وقطاعات الزراعة والسياحة والمعلوماتية وغيرها، بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة على صعيد السكان والمناطق، إذ إننا نحن كمصرفيين، يجب أن نعتبر أن مسؤولية تحقيق الشمول المالي لا تقتصر فقط على المؤسسات والجمعيات الاجتماعية، ولكنها من صميم دورنا الذي يتعدى كوننا موفرين للأموال ومدراء للثروات، وإنما نحن أيضاً مشاركون فاعلون في صناعة الاستقرار في منطقتنا».

وقال: «إننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر إلى رؤية مشتركة لتحقيق أنظمة مالية أكثر شمولاً وعدلاً وأنصافاً في منطقتنا العربية، آمليين أن يخرج مؤتمرنا اليوم بجهودكم وخبراتكم وتجاربكم بمقترحات تخدم تطلعاتنا المشتركة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقتنا العربية، وتأمين ملاذ آمن وفرص

كما القى رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد كمال الدين بركات كلمة أشار فيها الى تطور قطاعنا المصرفي العربي خلال العام 2015 حيث تشير البيانات المتوفرة حتى نهاية النصف الأول من العام، الى تخطي أصول القطاع المصرفي العربي عتبة 3.23 تريليونات دولار، بزيادة حوالى 6% عن نهاية العام 2014. كما بلغت الودائع المجمعة حوالى 2.06 تريليون والقروض حوالى 1.62 تريليون. وبلغت حقوق الملكية حوالى 350.53 بليون دولار. وتابع: «ويبلغ عدد المؤسسات المصرفية العربية حوالى 500 مؤسسة، وتزيد أصولها المجمعة عن حجم الإقتصاد العربي حيث تقدر بحوالى 109%، من الناتج المحلي الإجمالي، كما تستند الى قاعدة ودائع تعادل حوالى 72% من حجم الإقتصاد العربي».

ولفت الى أن «العالم لا يزال دون المستوى المطلوب على صعيد الشمول المالي على المستوى العالمي، حيث أن نسبة 18% فقط من السكان في المنطقة العربية لديها حساب مع مؤسسة مالية، مقارنة بـ 43% بالنسبة للبلدان النامية ككل، ومقابل 24% في دول إفريقيا جنوب الصحراء».

هذا وتخلل حفل إفتتاح المؤتمر تكريم محافظ بنك الكويت المركزي محمد يوسف الهاشل لنيله جائزة «الرؤية القيادية - محافظ العام 2015»، تقديراً لخدماته وإنجازاته الكبيرة في رسم وإدارة السياسة النقدية والسياسة الرقابية في دولة الكويت.

[Back to Top](#)

أحياء

الخدمات المالية الشاملة دون الطموحات في العالم العربي

النسخة: [الورقية - دولي](#) النسخة: الجمعة، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ (٠٠:٠٠)
آخر تحديث: الجمعة، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ (٠٠:٠٠) (بيروت) - «الحياة»

يساعد الشمول المالي على الإدارة الأفضل للمداخيل وعلى تكوين مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً والتزاماً مالياً، فيما لا تزال مجتمعات كثيرة خصوصاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مشمولة بالخدمات المالية والمصرفية. لذا شكّل هذا الموضوع محور المؤتمر المصرفي العربي السنوي بعنوان «خريطة طريق للشمول المالي» الذي افتتح أعماله في فندق «فينيسيا» في بيروت أمس برعاية رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام، ونظّمه إتحاد المصارف العربية.

وأعلن رئيس الإتحاد محمد بركات، أن اختيار «الشمول المالي» عنوان لهذا المؤتمر، يستكمل ما بدأناه منذ أكثر من خمس سنوات، مواكبة للاهتمام الدولي الذي اعتبر منذ العام 2003 بأن الحقيقة القاسية، هي أن غالبية فقراء العالم لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات الأساسية والمستدامة، سواء كان الادخار أو الحصول على الائتمان أو التأمين.»

ولفت إلى أن «أصول القطاع المصرفي العربي تخطت 3.23 تريليون دولار حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، بزيادة 6 في المئة على نهاية عام 2014. فيما بلغت الودائع 2.06 تريليون دولار والقروض 1.62 تريليون». وأكد أن «الفرص الاقتصادية ترتبط بقوة بإمكان الوصول إلى الخدمات المالية، الذي يؤدي إلى أفاق بناء المدخرات والحصول على الائتمان والاستثمار، وبالتالي توفير فرص العمل وزيادة مستويات المعيشة.»

وأشار رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طرييه، إلى دراسات

تفيد بأن «38 في المئة من البالغين في العالم أي نحو بليونيين نسمة لا يزالون خارج الأنظمة المصرفية، وتوجد غالبيتهم في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يعتبر بعضها الأقل شمولاً مالياً في العالم». ولفت إلى «نحو 75 في المئة من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبعد المسافات والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي». لذا رأى أن «فرص نشر الشمول المالي في العالم العربي لا تزال كبيرة خصوصاً بين النساء والفقراء.»

وأكد أن من شأن تعميم الخدمات المالية «المساعدة على تكوين مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً والتزاماً مالياً». وشدد على أن التثقيف المالي «يبدأ في المدارس كي يؤمن للنشء الجديد التعليم المالي، وسيكون للتكنولوجيا الرقمية دور أساس في تسريع عجلة الشمول العالمي للخدمات المالية.»

واعتبر الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية عدنان القصار، أن الشمول المالي «مهم جداً» لعالمنا العربي، لافتاً إلى أن «مؤشراتنا لا تزال بعيدة مما نطمح إليه، وتعتبر معدلاتها من الأضعف بين مناطق العالم وفق البنك الدولي». ولاحظ وجود «تفاوت كبير بين الدول العربية، حيث تتجاوز مؤشرات الشمول المالي في الدول الغنية المعدل العالمي وتفوق الدول العربية الأخرى بأكثر من 3 أضعاف». لذا شدد على «مسؤولية المصارف العربية عن تعزيز هذه المؤشرات، بكل الجوانب المتصلة بالادخار والائتمان والتأمين، والتي تمثل حاجة ملحة للاستقرار.»

وأكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، أن الشمول المالي «ينطلق من إيجاد ثقة في القطاع المالي والنقد الوطني». ولفت إلى «تجاوز عدد المقترضين في لبنان 800 ألف، فضلاً عن مئة ألف قرض سكني و50 ألفاً للتعليم». وأشار إلى «إصدار قرارات متكاملة تتعلق برزمات حافزة للتسليف بلغت 5 بلايين دولار حتى اليوم، وقرت النمو في ظروف صعبة للبنان والمنطقة.»

وشدد سلامة على أن «الليرة اللبنانية مستقرة وستبقى مستقرة، وأن كل الإشاعات التي سرت في الماضي، خصوصاً في الشهر الأخير، هي إشاعات لم تُترجم في الأسواق وأصبحنا معتادين عليها.»

وأكد أن «إقرار الحكومة ومجلس النواب أربعة قوانين مهمة للقطاع المالي، يسمح للبنان ببقائه منخرطاً بالعملة المالية». وشدد على أن القطاع المصرفي «سليم وبلغت نسبة الملاءة فيه 12 في المئة وأكثر وفق «بازل 3»، ونهدف إلى الوصول لملاءة نسبتها 15 في المئة.»

وشدد سلامة على أن «ملاءة الدولة جيدة»، وقال «صحيح أن الدين العام مرتفع وهو يشكل 140 في المئة من الناتج، لكن إذا حذفنا منه ما هو مملوك من مصرف لبنان، تكون هذه النسبة أقل من 100 في المئة». وأعلن أن الأسواق «تتعافى مع هذا الدين، إنما تطالب بالسيطرة على العجز السنوي، وهذا ما نأمله لدى تحسن الوضع السياسي». وتوقع أن «تزيد الودائع بنسبة 5 إلى 6 في المئة هذه السنة.»

[Back to Top](#)